دونا عما لها في المحل حالة كونه وجوبا اي واجبا او ذا وجوب لمانع من العمل وهو
اي لمانع من العمل اعتراض حاله صدر الكلام ويسمى ذلك اي ابطال العمل في
اللفظ دون المحل تعليقا سمي بذلك لانه ابطال عملها اي الافعال
المذكورة في اي من اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو اي المذكور من الابطال
في اللفظ دون المحل كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة استدل
على ذلك بدليل صحة العطف بالنصب في المعطوف على محل الجملة التي علق
العامل عنها واعترض على كون العمل في المحل بان المعلق له الصدر فما بعده
جملة لا مفرد فلا محل له والا لوقعت الجملة موقع المفرد وكانت الجملة في فوق
المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق واجيب بان الذي يدعى من العمل في
المحل هو ان العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط فتامل
ولا فرق في اسم الاستفهام بين ان يكون مبتدا نحو قوله تعالى لنعلم اي
الحزبين احصى ما اي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل
اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها
العلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمل بين المبتدا الكائن
والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر
نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فعلة بالنصب عطفا على عمدة نحو
قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب معمول
مطلق منصوب بما بعده اي منصوب بينقلبون مقدم من تاخر والاصل
ينقلبون اي انقلاب لا مفعول به منصوب بما قبلها اي لا منصوب بيعلم
كما قد يتوهم تتمة ذكر ابو علي الفارسي في التذكرة ان من جملة المعلقات
لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور وشرحه
حيث قال وقد تابع في ذلك الفارسي وافقه ابو حيان قال
في الجامع ويختص بدري وذكر بعضهم من جملتها اي المعلقات لو وجزم به في التسهيل

نقوله

نقوله وجزم ايضا المصنف في الشذور وشرحه ايضا بقوله مثاله كقولك اي
القاتلين • وقد علم الاقوام لوان حاتما • اراد ثوابا لما كان لوفر •
ولا يجوز حذف المفعولين لافعال القلوب او حذف احدهما الغير دليل يدل على
المحذوف لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فايدة لان الانسان
لا يخلو من ظن ما وعن سيبويه فيما نقل عن ابن مالك وعن الاخفش والجرمي
وابن خاروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك افعال
الظن والعلم وجميعهم وفي ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتستغني بما
يتلقى به القسم نحو ظنوا لما هم من محيص ولقد علمت لتاتين ميسى والجواب
لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وعن الاكثرين الاجازة مطلقا ان الظن يمكن
تمثيله مع الحذف بالتخمين ومشى على ذلك ابن عصفور وصحح لمجيء ذلك في
افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعند علم الغيب فهو
يرى والاصل والله اعلم يعلم الاشياء ويرى ما تعتقدونه حقا او نحو ذلك مما
يقابله معنى الكلام وفي افعال الظن نحو ظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول
مطلق مفيد للنوع وذكر المصنف في الجامع الجواز ان افاد والمنع ان لم يفد وشى
عليه في الكافية وشرحها وعن الاعلم يجوز في افعال الظن دون افعال العلم
قال البيعمي ولعل وجهه دون العلم انتهى وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن
وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي وما جزم به الشارح هنا من
المنع لغير دليل مشى عليه المصنف في الشذور وابن مالك في اكثر كتبه فان
دل دليل على المحذوف جاز ذلك الحذف نحو قوله تعالى اين شركائي الذين كنتم
تزعمون وقول الكميت يمدح البيت •

• باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب •

فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما
عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وقوله تعالى ولا تحسبن

Copyright © King Saud University